جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية, علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

أثر مخاطر الإئتمان على مقدرة البنوك التجارية على الإقراض

دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010_2016

من إعداد الطالبة: نصيرة مانع

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 08 / 05/ 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د / عائشة سلمى كيحلي	(_جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيسا
د/ فاطمة بن شنة	(_جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفا
د / لمياء عماني	(_جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية, علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان:

أثر مخاطر الإئتمان على مقدرة البنوك التجارية على الإقراض

دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010_2016

من إعداد الطالبة: نصيرة مانع

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 08 / 05/ 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د / عائشة سلمى كيحلي	(_جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيسا
د/ فاطمة بن شنة	(_جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفا
د / لمياء عماني	(_جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

بسم الله الرحمنٰ الرحيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار الى بطاعتك .....ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك....ولا تطيب الآخرة الى بعفوك.....

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ..... ونصح الأمة .....الى نبي الرحمة ونور العالمين .....سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى كل من كلله الله بالهيبة والوقار ..... إلى من علمني العطاء بدون إنتظار .....إلى من أحمل إسمه بكل افتخار .....أرجو من الله أن يمد في عمرك وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز

إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني..... الى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

امي الحبيبة

وإلى جميع أفراد عائلتي من إخوة وأخوات ومن قريب وبعيد وإلى جميع من مد لي يد العون.....إلى من زرعوا التفاؤل دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم مني كل الشكر

نصيرة

شكر وتقدير

بسم الله الرحمنٰ الرحيم

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

[..رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين]

النمل * 19*

الحمد لله الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى إله وصحبه ومن والاه، الى يوم الدين

نحمده حمدا كثيرا ونشكره على توفيقه لنا على إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المحترمة والمشرفة " فاطمة بن شنة"التي كانت عونا لنا بإتمام هذا العمل ، ولم تبخل علينا بتوجهاتها ونصائحها.

وإلى كل من قام بمساعدتنا من قريب أو بعيد كم نخص الذكر الأستاذة عماني لمياء وزملائي صفاء كافي، حياة كعبوش، كريم حمو علي، فاطمة لحويج.

إليكم جميعا جزيل الشكر ووفقنا الله وإياكم إلى مافيه خير لنا ولكم.

- **الملخص:**

تهدف الدراسة إلى إختبار مدى تأثير المخاطر الإئتمانية على مقدرة البنوك التجارية الجزائرية على الإقراض من خلال إختيار مجموعة من المؤشرات التي يمكن إستخدامها في قياس أثر المخاطر الإئتمانية على حجم الإقراض، وذلك من أجل مساعدة البنوك التجارية الجزائرية في مواجهة المخاطر الإئتمانية والتي من شأنها أن تؤثر على مقدرتها في منح القروض إلى العميل ولتحقيق هذا الغرض تم إختيار مؤشرين يقيسان المخاطر الإئتمانية المتمثلة في (نسبة مخصصات الخسائر إلى إجمالي القروض ونسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول) لـ **5** بنوك تجارية جزائرية للفترة الممتدة ما بين 2010 – 2016، حيث تم الإعتماد على قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج. وتم تحليل هذه النسب بإستخدام بيانات بانل للتوصل إلى أفضل نموذج لكل من المؤشرين. وقد تم التوصل إلى عدة نماذج، حيث أظهرت النتائج وجود أثر للمخاطر الإئتمانية على مقدرة البنوك التجارية الجزائرية على الإقراض وذلك لقوة قدرتها التفسيرية 59.67%. كما أوصت الدراسة أن يكون القرار الإئتماني في البنوك التجارية الجزائرية مستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم القدرة المالية للزبون.

- **الكلمات المفتاحية:** مخاطر الإئتمان، سياسة الإقراض.

- **Abstract**:

The study aimed at examining the extent to which the impact of credit risk on the ability of the Algerian commercial banks to lend by selecting a set of indicators that can be used to measure the impact of credit risk on the volume of lending in order to help Algerian commercial banks in the face of credit risks that would affect On its ability to grant loans to the client. To achieve this, two indicators were selected that measure the credit risk (ratio of the provisions for losses to total loans and the ratio of private funds to total assets) to 5 Algerian commercial banks for the period between 2 The results were analyzed using the Panel data to arrive at the best model for each of the indicators, and a number of models were found. The results showed an impact of credit risk on the ability of the Algerian commercial banks to lend Due to the strength of its explanatory capacity 59.15% The study also recommended that the credit decision in the Algerian commercial banks be based on studying and analyzing the risks related to the financed project and evaluating the financial ability of the customer.

Keywords: credit risk, lending policy.

الفهرس	الصفحة
إهداء	I
شكر	II
ملخص البحث	III
الفهرس	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهمي حول المخاطر الإئتمانية والسياسة الإقراضية.	1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المخاطر الإئتمانية والسياسة الإقراضية.	3
المطلب الأول: المخاطر الإئتمانية.	3
الفرع الأول: مفهوم المخاطر الإئتمانية.	3
الفرع الثاني: مؤشرات قياس المخاطر الإئتمانية.	4
الفرع الثالث: صور المخاطر الإئتمانية.	4
المطلب الثاني: السياسة الإقراضية.	6
الفرع الأول: مفهوم السياسة الإقراضية.	6
الفرع الثاني: مكونات ومحتويات السياسة الإقراضية.	6
الفرع الثالث: أسس السياسة الإقراضية والعناصر المؤثرة فيه.	8
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول المخاطر الإئتمانية وسياسة الإقراض.	11
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.	11
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.	12
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.	13
خلاصة الفصل الأول.	14
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأثر المخاطر الإئتمانية على مقدرة البنوك التجارية الجزائرية على الإقراض خلال الفترة 2010-2016	15

تمهيد	16
المبحث الأول: تقديم مجتمع وعينة الدراسة والأدوات المستخدمة في الدراسة.	17
المطلب الأول: إختيار مجتمع وعينة الدراسة والأساليب المستخدمة.	17
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة.	17
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة.	17
المطلب الثاني: أدوات الدراسة.	18
المبحث الثاني: تقديم وتفسير نتائج الدراسة.	19
المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة.	19
الفرع الأول: حساب وتحليل بعض المقاييس الإحصائية الوصفية.	19
الفرع الثاني: نتائج تقدير علاقة المخاطر الإئتمانية بحجم الإقراض.	22
المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة.	28
الفرع الأول: تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بحجم الإقراض بدلالة مؤشرات المخاطر الإئتمانية.	28
الفرع الثاني: إختبار ومناقشة الفرضيات.	29
خلاصة الفصل الثاني	31
الخاتمة	32
قائمة المراجع	35
الملاحق	37

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
2- 1	متغيرات الدراسة	18
2- 2	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	19
2- 3	النتائج التقديرية للنموذج التجميعي لحجم الإقراض بدلالة مؤشرات المخاطر الإئتمانية المستخدمة في الدراسة.	23
2- 4	النتائج التقديرية لنموذج الآثار الثابتة لحجم الإقراض بدلالة مؤشرات المخاطر الإئتمانية المستخدمة في الدراسة.	25
2- 5	النتائج التقديرية لنموذج الآثار العشوائية لحجم الإقراض بدلالة مؤشرات المخاطر الائتمانية المستخدمة في الدراسة.	26
2 - 6	نتائج إختبار مضاعف لاغرانج LM للعلاقة بين حجم الإقراض ومؤشرات المخاطر الإئتمانية.	27

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1 –1)	متوسطات نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.	20
(2 –1)	متوسطات نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمال القروض.	21
(3–1)	متوسطات نسبة الأموال الخاصة إلى إجمال الأصول.	21

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	قيم مؤشرات مخاطر الإئتمان مع حجم الإقراض محل الدراسة.	38

مقدمة

توطئة:

عرف الإقتصاد العالمي تحولات كبيرة مست كل جوانبه بما فيها الجهاز المصرفي، خاصة أننا نعلم أن الجهاز المصرفي يؤدي دورا حيويا في النشاط الإقتصادي المحلي والعالمي، ويشكل العمود الفقري لأي نظام إقتصادي، وهدف أي دولة هو تعزيز مكانتها الدولية وذلك من خلال تطوير الإقتصاد، مما أوجب على الدول العناية بالجهاز المصرفي لأهميته البالغة في مختلف المنظومات الإقتصادية.

ويعتبر النظام البنكي الجزائري من بين الأنظمة التي سعت جاهدة إلى تحقيق مختلف البرامج على أكمل وجه من أجل دفع عجلة التنمية، وبإعتبار البنوك التجارية الحجر الأساسي في النظام المصرفي فهي تعمل جاهدة على تطوير إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الإستعمالات الممكنة وذلك بهدف الحصول على أقصى ربح ممكن وذلك من خلال قيامها بوظيفة الوساطة المالية بين الأعوان الإقتصاديين الذين هم بحاجة إلى رؤوس الأموال و الأعوان الماليين الذين يوفرون هذه الأموال، لذلك يمكن القول بأنهم أوجه إستعمالات النقود من طرف النظام البنكي تتمثل في منح القروض بأنواعها وفقا لإجراءات ومعايير محكمة يتبعها البنك.

لكن من جهة أخرى تتعرض البنوك لمخاطر كثيرة ومتعددة عند منحها للقروض والمتمثلة في عدم السداد، فالقروض ومخاطرها وجهان لعملة واحدة فلا يمكن إيجاد قرض دون إحتمال حدوث الخطر ولو كانت ضئيلة، هذا ما جعل لزوما على البنوك إيجاد أو وضع سياسات إقراضية في منح القروض تكون على درجة عالية من الدراسة من أجل تفاديها أو التقليل منها أو بالأحرى إيجاد صيغة لتسييرها عند منح القروض.

1 – مشكلة البحث:

بناءا على ما سبق، ونظرا لأهمية المخاطر الإئتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الجزائرية والتي من شأنها أن تؤثر على مقدرتها على الإقراض، قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

- ✓ **إلى أي مدى يمكن أن تؤثر المخاطر الإئتمانية على مقدرة البنوك التجارية الجزائرية على منح الإقراض خلال الفترة ما بين (2010 –2016) ؟**

وبناءا على الإشكالية الأساسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تؤثر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض على حجم الإقراض المقدم من طرف البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2010 –2016؟
- هل تؤثر نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول على حجم الإقراض المقدم من طرف البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2010 –2016؟

2– الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية الرئيسية، وتتمثل فيما يلي:

- ✓ تؤثر المخاطر الإئتمانية على مقدرة البنوك التجارية الجزائرية على الإقراض خلال الفترة (2010 –2016) .

وتم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية، وذلك تسهيل معالجتها وندرجها كما يلي:

الفرضية 1: تؤثر نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض على حجم الإقراض في البنوك التجارية الجزائرية.
الفرضية 2: تؤثر نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول على حجم الإقراض في البنوك التجارية الجزائرية.

3 – أهمية البحث:

وتأتي أهمية البحث في أنه يبحث في ظاهرة الإعسار في البنوك التجارية، والتي أثرت على مقدرتها التمويلية وعلى مقدرة البنوك في تنفيذ السياسات الإقراضية التي يضعها البنك المركزي.

4 – مبررات إختيار الموضوع:

لقد تم إختيار هذا الموضوع محل الدراسة من جملة مبررات، نذكر ما يلي:

- أهمية موضوع الدراسة لأنه يعتبر من المواضيع الحديثة نسبيا؛
- كونه يتعلق بالبنوك وإدارة وتسيير المخاطر الإئتمانية؛
- المكانة الخاصة التي تحتلها البنوك بإعتبارها الواجهة لكل إقتصاد في العالم لذا فسلامتها تعني سلامة الاقتصاد؛
- أن مخاطر الإئتمان من أهم المخاطر التي تؤدي بالبنوك التجارية إلى الإفلاس.

5 – أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المخاطر الإئتمانية على مقدرة البنوك التجارية على الإقراض، كما تهدف هذه الدراسة إلى إختبار مؤشرات قياس المخاطر الإئتمانية لمعرفة مقدرة وأهمية تلك المتغيرات والمؤشرات في تفسير حجم الإقراض التي تمنحه البنوك التجارية للعميل وبناءا على ذلك يمكن صياغة الأهداف على النحو التالي:

- معرفة مدى تأثير المخاطر الإئتمانية على مقدرة البنوك التجارية الجزائرية على الإقراض؛
- إختبار مؤشرات قياس المخاطر الإئتمانية لمعرفة أهميتها في تفسير حجم الإقراض في البنوك التجارية الجزائرية.

6- الإطار المكاني والزماني للدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية في عينة تتكون من خمسة بنوك تجارية جزائرية وهي: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، سوسيتي جنيرال ، بنك البركة ، بنك الخليج.
- **الحدود الزمانية:** تمثلت الحدود الزمانية في الفترة ما بين 2010-2016.

7 – المنهج والأدوات المستخدمة:

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة، والتمكن منه نحاول إستخدام المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري للدراسة، والذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات وتنظيمها والإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالمخاطر الإئتمانية وسياسة الإقراض؛ أما ما يلائم الجانب التطبيقي أسلوب دراسة الحالة لأنه يوافق طبيعة موضوع البحث، وذلك بدراسة حالة عينة من البنوك التجارية لجزائرية مستخدمين في ذلك برنامج Excel في حساب النسب المالية، بالإضافة إلى إعتماد على نموذج بانل لتقدير العلاقة، وذلك بإستخدام برنامج eviews 9.

8 – مرجعية الدراسة:

تم الإعتماد على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة متمثلة فيما يلي:

1- المصادر الثانوية: وهي مصادر تتعلق بالجانب النظري حيث قمنا بعملية مراجعة الدراسات السابقة والإطلاع على الأدبيات المنشورة حول المخاطر الإئتمانية ومؤشراتها، وسياسة الإقراض بإستخدام الكتب، المقالات، الرسائل الجامعية.

2-المصادر الأولية: وهي تتمثل في القوائم المالية الخاصة بعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010-2016.

9- هيكل البحث:

من أجل معالجة إشكالية بحثنا إرتئينا أن تشمل خطة بحثنا جانبين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي كل منهما يشمل فصل واحد وذلك بغرض الوصول إلى إجابة لإشكالية البحث.

الفصل الأول والذي يحمل عنوان " مفاهيم عامة حول المخاطر الإئتمانية وسياسة الإقراض " والذي تم تقسيمه لمبحثين، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى ماهية المخاطر الإئتمانية والسياسة الإقراضية، أما المبحث الثاني والذي يهتم بالدراسات والبحوث المنجزة المتعلقة بالموضوع ما يسمى الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني فكان بعنوان " دراسة حالة حول أثر المخاطر الإئتمانية على مقدرة البنوك التجارية الجزائرية على الإقراض خلال الفترة 2010-2016" تم تحصيصه لدراسة الحالة وتم تقسيمه لمبحثين الأول تم فيه تحديد مجتمع وعينة الدراسة، طريقة جمع وتلخيص المعطيات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج المتوصل إليها وإختبار الفرضيات ومناقشة النتائج، وفي الأخير ومن خلال الخاتمة تم إستعراض ما توصلنا له من نتائج وتوصيات وآفاق الدراسة.

10- صعوبات البحث:

أثناء إجراء هذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات والعقبات نذكر منها:

- صعوبة تطبيق منهج بيانات السلاسل الزمنية الذي تطلبته الدراسة نظرا لعدم إستخدامه من قبل.
- قلة الدراسات السابقة لموضوع بحثنا.

الفصل الأول

الإطار المفاهمي حول المخاطر الإئتمانية وسياسة الإقراض

تمهيد:

يعاني الجهاز المصرفي في الدول النامية عبء التنمية مند نشأته عبر الأزمان المختلفة والسياسات المختلفة فالجهاز المصرفي يتكيف مع مختلف المراحل التي يمر بها الإقتصاد الوطني، وقد يعاني الجهاز المصرفي من المشاكل التي يمر بها الإقتصاد القومي بإعتباره أداة رئيسية لتنفيذ الأهداف الإقتصادية التي تنتهجها الدولة. كما عانت المصارف في الدول النامية من مشاكل وصعوبات بعضها ناتج من سياسات الدولة وبعضها داخلية كتردي أوضاع محفظة القروض الناتج عن تركيز الديون المشكوك فيها وقصور السياسات الإئتمانية المتبعة من قبلها.

وبناءا على ما سبق حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية المخاطر الإئتمانية والسياسة الإقراضية ويضم مطلبين، المطلب الأول المخاطر الإئتمانية، مفهومها، مؤشراتها، صورها، أما المطلب الثاني السياسة الإقراضية، مفهومها، مكوناتها ومحتوياتها، أسسها، العوامل المؤثرة فيها، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مجموعة من الدراسات باللغة العربية منها والأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: ماهية المخاطر الإئتمانية والسياسة الإقراضية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للدراسة والمتمثل في ماهية المخاطر الإئتمانية، وماهية السياسة الإقراضية.

المطلب الأول: المخاطر الإئتمانية.

تعتبر المخاطر الإئتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية، وسنتعرف إلى هذه المخاطر من خلال النقاط التالية: المفهوم، الصور، المؤشرات.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر الإئتمانية

يرتبط هذا النوع من المخاطر بوجود موجودات وإحتمالات عدم القدرة عن السداد، وهناك صعوبات عديدة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسبب أن المعلومات المتاحة نادرة ومحدودة فكلما تحصل البنك على أحد الأصول المربحة فإنه يستطيع تحمل مخاطرة عدم السداد أو التعثر البنكي المتمثل في عجز المقترضين عن تسديد أصل المبلغ والفوائد في تاريخ الإستحقاق المتفق عليه.

ويكون خطر الإئتمان هو المتغير الأساسي المؤثر في صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيله، وهناك أنواع عديدة من الأصول المحتمل حدوث عجز عن السداد فيها، حيث تشمل هذه البنود ما داخل الميزانية مثل القروض والسندات، وخارج الميزانية مثل الإعتمادات المستندية أو خطابات الضمان حيث أن هذه الأنواع تتصف بأكبر قدر من مخاطر الإئتمان، فالتغيير في الظروف الإقتصادية العامة وبيئة العمليات التشغيلية للمؤسسة من العوامل المؤثرة في التدفقات النقدية المتاحة للسداد، حيث أنه من الصعب التنبؤ بهذه الظروف، كذلك فإن قدرة الفرد على إعادة الدين تختلف وفقا للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد ولهذا السبب تتجه إدارة الإئتمان في البنك إلى تحليل الإئتمان لكل طلب قرض على حدى لتقييم قدرة المقترض على إعادة الدين، فإن القدرة على السداد لدى المقترض تنهار قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية أي مشكلة بوقت طويل، والبنوك تتميز عن الأفراد من حيث القدرة على التنويع للمخاطرة .[1]

حيث تنشأ مصادر مخاطر الإئتمان في البنك نتيجة لعدة عوامل منها[2]:

1 . ضعف في عملية التنويع في محفظة القروض.
2 . البنوك التي تواجه نمو في محافظها الإئتمانية تواجه مخاطر إئتمانية عالية .
3 . التركزات الإئتمانية الناتجة عن تركيز البنك على عمليات الإقراض على قطاع معين أو مناطق جغرافية محددة.
4 . ضعف في الدراسة الإئتمانية التي أستند عليها في إتخاذ قرار الإئتمان.
5 . ضعف أنظمة الرقابة والمراجعة على الإئتمان

أما بالنسبة لأهم أنواع المخاطر الإئتمانية نذكر ما يلي[1]:

[1]– محمد داود عثمان: **إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان ، الأردن، 2013،ص 215،
[2]– نفسه، ص 215.

1 . خطر عدم التسديد:

يعد خطر عدم استرداد الأموال أول خطر يتعرض له نشاط البنك وذلك لأسباب تخص الزبون، ويتعلق الأمر بتعرضه للإفلاس سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل في أخطار متعلقة بإنشاء المؤسسة وتسييرها، وبصفة أخرى تعبر عن عدم مقدرة المدينين على سداد إلتزاماتهم في تواريخ الإستحقاق .

2 . مخاطر البلد:

هي المخاطر التي تشير إلى الخسارة الأساسية للفائدة أو برأس المال الأصلي الخاص بالقروض الدولية بسبب رفض البلد سداد المدفوعات وفقا لتواريخ إستحقاقها المحددة في إتفاقية القرض، فيصبح العجز عن السداد يمثل خطر البلد.

3 . مخاطر التسوية:

وهي المخاطر التي تنجم من عمليات التسوية الخاصة بالتدفقات النقدية والأصول المالية والأصول الأخرى.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس المخاطر الإئتمانية.

إن التنبؤ بالمخاطر الإئتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، ومن مؤشرات قياس مخاطر الإئتمان نذكر ما يلي[2]:

- نسبة متوسط القروض إلى الأصول؛
- نسبة القروض غير المسددة إلى إجمالي الخسائر؛
- نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي الخسائر؛
- نسبة خسائر القروض إلى إجمالي القروض؛
- صافي أعباء القروض إلى القروض.
- نسبة الإحتياطات إلى القروض غير مسددة؛
- نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول.

الفرع الثالث: صور المخاطر الإئتمانية

إن توقع المخاطر الإئتمانية من قبل البنك وتحليل المخاطر المتوقعة وتفاديها يساهم في تعزيز نمو وتطور البنك ويساعده على إسترداد الأموال التي قام بإقتراضها والحصول على العوائد المرتبطة بها، كما أن هناك تنوعا وتعددا للمخاطر التي تحيط بالعملية

[1]–محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[2]– نادية أبو فخرة، **تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية** . نموذج تجريبي . المجلة العملية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1998،ص 486.

الإئتمانية بعضها يتعلق بالعميل كمقترض وبعضها يتعلق بالنشاط وبعضها الآخر، يتعلق بالظروف العامة حيث يمكن تلخيص هذه المخاطر كما يلي[1]:

1. المخاطر المتعلقة بالمقترض:

تتمثل فيما يلي:

- أهلية المقترض ومدى صلاحيته للحصول على القرض، ويتم التأكد من الأهلية من خلال وثائق إثبات الشخصية.
- السمعة الإئتمانية للمقترض، ويمكن الحصول على هذه المعلومات من مصادر داخلية وخارجية.
- الوضع والسلوك الإجتماعي للمقترض، ومدى تأثير ذلك عن أوضاعه المالية.
- الوضع المالي للمقترض ويتم التعرف عليه من خلال البيانات التاريخية والتقديرية المقدمة من العميل.

2 . المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي يعمل فيه المقترض:

عادة ما تتصل هذه المخاطر بطبيعة النشاط الإقتصادي الذي يعمل فيه المقترض والظروف التسويقية والإنتاجية المتفاوتة بين القطاعات، وهذا يوجه للبنك صعوبة في تقدير المخاطر التي تختلف بين أذواق المستهلكين وعاداتهم الإستهلاكية، وتنوع الأسواق والتطورات التكنولوجية والصناعية وغير ذلك.

3 . المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:

تختلف درجة هذه المخاطر من عملية إلى أخرى وذلك حسب الظروف المحيطة بالإئتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية ، فمثلا مخاطر الإقراض بضمان أوراق تجارية تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان رهن عقاري كما أن الإقراض للمقاولين ترتبط مخاطره بكفاءة المقاول وخبرته وملاءته وإدارته.[2]

4 . المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المتعلقة بالإقتصاد والأوضاع السياسية والإجتماعية والقانونية، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلا وتنخفض في ظل الرواج والإزدهار، كما أن الإضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والإستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر.

[1] . شقيري نوري موسى: **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 93.

[2] . فايق النجار: **التحليل الإئتماني** . مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الإسكان، عمان، الأردن،1997، ص 95.

5. المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك:

ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الإئتمان الممنوح والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه ومن الأمثلة على هذه الأخطاء أن يقوم العميل بسحب وديعة له، حيث هذه الوديعة هي ضمان لقرض عميل آخر، والخطأ الذي ورد هنا عدم قيام البنك بالحجز على هذه الوديعة بما يناسب المعلومات مقدار القرض أو للتسهيل الممنوح.

6 . المخاطر المتصلة بالغير:

هي المخاطر المرتبطة بمدى تأثير العميل طالب الإئتمان وكذلك البنك الذي منح الإئتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد عملاء البنك. [1]

المطلب الثاني: السياسة الإقراضية

إن القروض هي الإستخدام الرئيسي لأموال البنوك التجارية، وإن عملية الإقراض للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها، حيث أن القروض قد تكون مقابل ضمانات مادية أو أوراق مالية أو تجارية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الإقراضية

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناءا على ذلك فإن السياسة الإقراضية في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد مرنة وواضحة أمام جميع المستويات الإدارية المعينة بنشاط الإقراض.[2]

الفرع الثاني: مكونات ومحتويات سياسة الإقراض

يمكن تلخيص مكونات ومحتويات سياسة الإقراض فيما يلي:

1 . حجم الأموال المتاحة للإقراض:

عادة ما يحدد في سياسات الإقراض القيمة الكلية للقروض بنسبة معينة من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة، يرتفع وينخفض من خلالها حجم الإستثمار في القروض، وفقا للإرتفاع أو

[1] . حمزة محمود الزبيدي: **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل الإئتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 180.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد: **البنوك الشاملة . عملياتها وإدارتها .**، الدار الجامعية الإبراهمية ، الإسكندرية ، مصر، 2000، ص 118.

الإنخفاض في حجم تلك الموارد أي تحديد حجم إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل، وكذا إجمالي القروض التي يمنحها للعميل الواحد.[1]

2 . تشكيلة القروض:

يترتب على تنويع الإستثمارات تخفيض المخاطر، دون أن يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد، وفي هذا الصدد توضع العديد من الإستراتجيات فعلى سبيل المثال هناك التنويع وفق تاريخ الإستحقاق، حيث توجد القروض قصيرة وطويلة الأجل، والتنويع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إليه القرض، والتنويع وفق قطاعات النشاط، وأخيرا هناك التنويع على أساس طبيعة نشاط العميل.[2]

3. مستويات إتخاذ القرار:

توضح السياسة الإقراضية السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسئولة عن إتخاذ القرار المتعلق بمنح القرض أو عدم الموافقة عليه حيث من الضروري تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم الضياع للوقت في البحث في كافة القروض، إذ أن هناك بعض القروض الروتينية أو التي لا تزيد قيمتها عن حد معين يمكن أن يتخذ قرار على مستوى مدير الفرع أو مدير دائرة القرض.[3]

4 . تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:

تصنف القروض وفقا لنوع الضمانات مع مراعاة أنه عندما يقوم البنك بمنح القرض مقابل ضمان عيني فإنه يراعي أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض والفرق بينهما يسمى الهامش ، ويراعي في الضمانات عدة إعتبارات مثل سوق الإقراض الموجودة والذي هو محل للضمان.[4]

5 . مجالات الإقراض المسموح بها أو غير المسموح بها:

تعمل السلطات النقدية على تحديد نوع القروض المسموح بها وذلك عن طريق معرفة مصير تلك القروض إلى أين تذهب وما الغرض الذي أقترضت من أجله، إذ هناك قروض غير مرغوب بها ، فإن توافقت مع النظام العام فهي مسموحة إما إذا كانت لغاية خطيرة مثل تمويل الإرهاب صناعة الأسلحة أو في مجالات صناعية يحتمل تعرضها لأزمة أو مجال تجارة المشروبات كحولية أو السجائر فهي غير مسموح بها.[5]

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2]- زياد رمضان، محفوظ جودة: **إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 265.

[3]- زياد نجم عبد: **الإئتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 7، العدد 19، الفصل الثاني، كلية الدجلة، الجامعة الأهلية، العراق، 2012، ص 108.

[4]- خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان: **العمليات المصرفية الإسلامية . الطرق المحاسبية الحديثة** ، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص . 65.

[5]- فريد راغب النجار: **إدارة الإئتمان والقروض المصرفية المتعثرة . مخاطر المصارف في القرن الحادي والعشرين** . ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 49.

6 . تحديد مستندات القرض:

تنص سياسة الإقراض عادة على تخصيص ملف لكل قرض متضمنا ما يلي[1]:

أ- طلب الإقراض.

ب- القوائم المالية عن السنة الحالية والسنوات السابقة.

ت- سجل تاريخي عن مدى إلتزام العميل بإتفاق مع البنك.

ث- الأرباح التي حققها البنك عن القروض التي سبق للعميل الحصول عليها.

ج- أي تقرير حصل عليه البنك من الغير بشأن العميل.

ح- ملخص دوري عن موقف العميل في علاقته مع البنك.

حيث تقدم هذه الوثائق القدر الكافي من المعلومات حول زبائنه بما فيها قدرته على تسديد ديونه والضمانات الممنوحة وغيرها.

7 . متابعة القرض:

من الضروري أن تحدد السياسة الإقراضية لأجل متابعة القروض التي تم منحها، لغرض إكتشاف أي صعوبات من المحتمل أن تتعرض لها عملية سداد القروض، وبالتالي هناك وقت لإتخاذ ما ينبغي عمله في الوقت المناسب. وأغلب البنوك حاليا، تقوم بإدخال كافة البيانات المتعلقة بالزبون على الحسابات الآلية، حتى يمكننا إجراء المتابعة وتحميل الموقف آليا وإستخدام نظم المعلومات المفيدة في هذا الصدد كنظم دعم القرار. [2]

الفرع الثالث: أسس السياسة الإقراضية والعناصر المؤثرة فيها:

إن الوظيفة الأساسية للبنك هي تشغيل الأموال التي يحصل عليها من مصادره المختلفة، من أجل تحقيق أهدافه الخاصة وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية، لذلك فإن سياسة الإقراض يجب أن تعتمد أساسا على مجموعة من الأسس عند توظيف أمواله. بالإضافة وجود عناصر مؤثرة فيها ومنه نقوم بذكر أسس السياسة الإقراضية والعناصر المؤثرة فيما يلي:

1 . أسس سياسة الإقراض:

إن إدارة المصارف تسعى دائما إلى تحقيق التوازن بين مختلف أسس السياسة الإقراضية والمتمثلة في[3]:

[1]– منير إبراهيم الهندي: **إدارة البنوك التجارية مدخل إتخاذ القرارات ،** المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 217.

[2] . حياة سليمان شحاتة: **مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية المعلومات إشارة خاصة لمصر،** مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة، مصر،1990، ص، 95.

[3] . أمال موقري: **تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل،** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 48.

1 . 1 مبدأ الربحية:

تقوم المصارف على أساس هذا المبدأ بقياس كفاءتها وتحقيق الأرباح بالنسبة للبنك، وهذا يعني أن إيراداته أكبر من تكاليفه:

حيث تشمل الإيرادات ما يلي[1]:

- الفوائد الدائنة: وهي مجموعة التسهيلات الإئتمانية.
- العمولات الدائنة: هي المقابل الذي تحصل عليه المصارف لقاء خدمتها للآخرين.
- فروقات العمولات الأجنبية: هي الأرباح المحققة من شراء وبيع العمولات الأجنبية.

أما التكاليف تتمثل فيما يلي[2]:

- الفوائد المدينة: تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعها.
- العمولات المدينة: وهي التي يدفعها البنك إلى المؤسسات الأخرى مقابل تقديمها خدمات للبنك.
- المصاريف الإدارية والعمومية.

1 . 2 مبدأ السيولة:

ويقصد به مدى قابلية أي أصل للتحول إلى نقود وبأقصى سرعة وأقل خسارة وعلى مستوى البنك، فهي تعبر عن قدرته على الوفاء بالإلتزامات المتمثلة في إمكانية مواجهة طلبات سحب المودعين والإستجابة لطلبات الإقراض.[3]

1 . 3 مبدأ الأمان:

يعود ظهور هذا المبدأ إلى ثقة إدارة البنك بأن كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يكون سدادها في الوقت المحدد، ويتم منح الإئتمان للمقترض بالإعتماد على سمعة العميل التجارية، إنتظام العميل في السداد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن الضروري الإعتماد على كفاءة وخبرة العاملين على المؤسسة المقترضة ومدى نجاح أعمالها وكذا مكانتها في السوق، إضافة إلى مركزها المالي وظروف عملها.[4]

2 . العناصر المؤثرة على سياسة الإقراض:

وتتمثل فيما يلي:

---

[1] . أحمد بن الصم: **إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد .** دراسة حالة البنك الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 76.

[2]- خضير حسن خضير جيزة الله: **الديون المتعثرة بين مطرقة المصارف وسندات الركود**، المؤتمر الدولي حول مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، 4 ماي 2004، ص 05.

[3]- حياة سليمان شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[4]- أمال موقري، مرجع سبق ذكره، ص 02.

2 . 1 تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الإئتمان:

يعتبر حجم الإقراض الممنوح من المصارف دلالة على قدرة البنك على توفير الموارد اللازمة وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة أخرى لمبلغ مودع، تحويل معلومات العائد الحدي من آخر مبلغ مقرض أو مستثمر، وكلما كبر حجم البنك زادت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من المصارف الصغيرة، فالودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات وكلما زاد حجم الودائع كلما قل نصيب الدينار من التكلفة وهكذا.[1]

أما بالنسبة للمخاطرة فهي ذات تأثير كبير على تشكيل القروض وسياستها في البنك نظرا لأهمية المخاطرة وعنصر الربح في أداء العمليات المصرفية بنجاح وقد تركز بعض المصارف على أرباح أكثر من المصاريف الأخرى مما يدعوها إلى إعداد سياسات إقراض أكثر جرأة مثل الإهتمام بالإقراض طويل الأجل، أو الإقراض الاستهلاكي والذي يتمتع بأسعار فائدة أعلى من الإقراض القصير الأجل لمنظمات الأعمال.

2 . 2 الظروف والأوضاع الإقتصادية:

سواء الظروف المحلية أو القومية في المنطقة التي يخدمها البنك ، حيث يؤثر الطلب على معظم أنواع القروض وبشكل مباشر دون النشاط الإقتصادي في المجتمع مع الأخذ بعين الإعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الإقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الإقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين، كما تؤثر حالات الرواج والكساد وبشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والإقتراض على حد سواء.[2]

2 . 3 الإحتياجات الإئتمانية للمنطقة التي يخدمها البنك:

نجد أن المصارف الأجنبية لكي تأخذ ترخيصا لابد أن تقدم الإحتياجات الإئتمانية للمجتمعات التي تخدمها، حيث ينبغي أن تمنح القروض للمقترضين الذين يقدمون طلبات قروض سليمة من الناحية المنطقية والإقتصادية فمثلا في حالة المصارف التي توجد في مناطق تختص بتنمية الثروة الحيوانية لا ينبغي أن تدير ظهرها لتمويل هذه النشاطات ولكن يجب أن تضع سياستها الإئتمانية لكي تتناسب مع حاجات هذا النشاط الإقتصادي.[3]

---

[1]- صبحي قريصة: **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية والدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص 127.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة والإقتصاديات المصارف**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 104.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص 105.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول علاقة تأثير مخاطر الإئتمان على مقدرة البنوك على الإقراض.

قصد الإحاطة أكثر بموضوع بحثنا وبعد الإطلاع على مجموعة من البحوث العلمية السابقة والتي هي ذات صلة بالموضوع تم إختيار مجموعة من الدراسات التي قمنا بتلخيصها بذكر أهم النقاط المتوصل إليها وقسمنا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1 . دراسة (مصطفى زكريا وآخرون ، 2000)[1]:من أهم القضايا التي طرحت نفسها عالميا أو على المستوى المحلي ظاهرة التمويل المتعثر وقد أصبحت تشكل هاجسا كبيرا بالنسبة للعاملين بالأجهزة المصرفية والمالية منذ نهاية السبعينيات من القرن العشرين قد بينت إحصائيات صندوق النقد الدولي في عام 1997 بأن 130 من مجموع 181 دولة تعاني مصارفها بدرجات متفاوتة من التمويل المتعسر، إذ تبلغ نسبة التمويل المتعسر بالدول المعنية20%.وحسب الإستبيان الذي أعده مصرف قطر الإسلامي وأرسله إلى40مصرف إسلامي في مختلف بقاع العالم كانت نتائج الإستبيان التي جمعت من إجابات 27 مصرف، حيث بينت هذه الدراسة أن التمويل المتعسر منسوب إلى إجمالي التمويل كالآتي: 45% من المصارف يفوق5%، و 29.5% من المصارف يتراوح ما بين 3 % إلى 5 % ،و 26% من المصارف أقل من 3 %. أما بالنسبة للتمويل المتعسر المنسوب إلى الصيغ التمويلية المختلفة كان كالتالي:

صيغة المرابحة 77.5 % ، صيغة المشاركة 11.5% ، صيغة الإستصناع والسلم 3 %أما الصيغ الأخرى فكانت 5 %. ومنه من أهم أسباب الإعسار في التمويل كانت 48 %بسبب المماطلة، و22.5% بسبب الإعسار (التفليس)، و59.5%أسباب أخرى.

2 . دراسة (خريوش والزعبي والعبادي، 2004)[2]: هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردنية، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات من عدة مصادر شملت القوائم المالية للبنوك (شملت العينة على 13 بنك) بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني بورصة عمان للأوراق المالية، وذلك عن الفترة (1992-2002)، حيث تم إستخدام نموذج الإنحدار المتعدد ، حيث تم من خلاله التوصل إلى مجموعة من النتائج، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الإستثمار، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الإئتمان، وقدم الباحثون مجموعة من التوصيات التي من شأنها إبراز أهمية الأمان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل و الإستثمار.

3 . دراسة (لبصير صورية، 2015) [3]: هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة عن القروض البنكية وأنواعها ، وكذا السياسة الإقراضية في البنوك التجارية ، ومعرفة المخاطر المتعلقة بمنح القروض (مخاطر عدم السداد) ، وكذا طرق تسييرها، وأهم النتائج المتوصل إليها نسبة العجز عن السداد في قروض الإستثمار متوسطة الأجل أكبر من نسبة العجز في قروض الإستغلال بالنسبة للوكالة، وكذلك

[1] –مصطفى زكريا واخرون: **التمويل المصرفي والتعثر بسبب المماطلة ودراسات مالية ومصرفية**، العدد الرابع، المعهد العالي للدراسات المصرفية،2000.

[2]–خريوش والزعبي والعبادي: **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني**، دراسة ميدانية، الأردن، 2004.

[3]– لبصير صورية، **تسيير مخاطرة عدم سداد القروض في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، بوسعادة، 2015، ص 21.

يطلب البنك عند منحه للقروض ضمانات تكون أكثر من مبلغ القرض وهذا من أجل التقليل من مخاطر عدم السداد، ومن بين أهم التوصيات أن يكون القرار الإئتماني في البنوك التجارية مستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم القدرة المالية للزبون وعدم الإعتماد على الضمانات كأساس لإتخاذ القرار الإئتماني.

4 .دراسة (إقبال بشرى محمد يحي)[1]: وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مشكلة التعثر في البنوك السودانية ودراسة أسباب هذه المشكلة ودراسة مدى تأثير صيغ التمويل على ظهور مشكلة الإعسار مع إقتراح بعض المعالجات للحد من هذه الظاهرة ، وقد أستخدمت الدراسة نموذج الإنحدار البسيط كأسلوب إحصائي لقياس تلك العلاقات وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين عدم السداد ، وقدرة المصرف على التمويل.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

1 . دراسة (Serpil Tomak ، 2012)[2]: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مستوى البنك **(**حجم الأموال**)** وعدة متغيرات (معدل الفائدة ، معدل التضخم ، الناتج المحلي الإجمالي) القائم على السوق على سلوك الإقراض المصرفي في تركيا بإستخدام بيانات ربع سنوية على مستوى البنوك في 15 بنك تجاري خاص و 3 بنوك عمومية لفترة 2003 -2012 . وتشير النتائج التجريبية إلى أن أداء قروض البنوك التجارية يعتمد على حجمها ومجموع المطلوبات والقروض غير العاملة على إجمالي القروض ومعدل التضخم بالإضافة إلى ذلك، يؤثر هيكل الملكية أيضا على إجمالي سلوك القروض التجارية. وتشير النتائج إلى أن أداء قروض البنوك الخاصة أفضل من البنوك التجارية المملوكة للدولة.

2 . دراسة (Ayman Mansour KhalafA lkhazaleh ; 2017) [3]:هدفت هذه الدراسة إلى شرح مدى تأثير بعض العوامل المقترحة كمحددات للإقراض المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، ومن أجل تحقيق الأهداف وإختبار الفرضيات قد تبنت هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى، ومن أهم نتائجها الأثار السلبية ذات الدلالة الإحصائية لكل من مخاطر الإئتمان والسيولة على الإقراض المصرفي في حين أن هناك تأثير إيجابي كبير للعائد على الأصول، بالاضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة أن هناك تأثير إحصائي كبير بين الإستثمارات وحجم الودائع مع حجم الإقراض المصرفي في نفس الوقت.

3 . دراسة (Nguuyenthi Hong Vinh ، 2017)[4]: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير القروض المتعثرة على ربحية وسلوك الإقراض للبنوك التجارية ، وذلك بإستخدام إطار تجريبي يدرس ما إذا كانت زيادة القروض المتعثرة يمكن أن تؤدي البنوك إلى

[1]– بشرى إقبال ، **أثر مخاطر عدم التسديد على مقدرة البنوك التجارية السودانية في التمويل**، مذكرة ماجستير في الإقتصاد ، كلية الدراسات الاقتصادية والإجتماعية ، جامعة الخرطوم ، السودان ، 2003.

[2]– (Serpil tomak) : **Determnants of commercial banks ;** Asian journal of Empirical Research; from turkey ; 2012.

[3]–(Ayman Mansour KhalafA lhazaleh) : **Factors may drive commercial banks lending** ; Article info banks and banks ; evidence from jordan ; 2017.

[4]–(NguyenThi Hong Vinh) : **The impact of non bank profit abilitiy and lending behaviorp** ; Journal of Economic Development Evidence ; from Vietnam ; 2017.

تقليل ربحيتهم ونشاط الإقراض ، حيث أستخدمت بيانات على 34 بنك من البنوك التجارية الفيتنامية خلال الفترة ما بين 2005 إلى 2015في العينة، حيث توصلت إلى بعض الأدلة على أن القروض المتعثرة لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على الربحية وسلوك الإقراض في البنوك التجارية الفيتنامية.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

تتشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث الهدف الذي يمتثل في معرفة مدى تأثير المخاطر الإئتمانية على السياسة الإقراضية، كما أنها إختلفت عن باقي الدراسات لإستخدامها لمنهج البيانات المقطعية Panel، على غرار الدراسات السابقة إستخدمت معظمها نموذج الإنحدار البسيط والمتعدد، ومنها من أستخدمت الإستبيان إضافة إلى أنه لم تشمل أي من الدراسات السابقة فترة الدراسة 2010-2016. حيث كانت تتناول معظمها الفترة ما بين 2002 - 2015، وكذا الإختلاف في عينات الدراسة من حيث العدد كان في حدود 13 إلى 40 بنك، كما أنها إختلفت من حيث الإطار المكاني التي أجريت فيه تلك الدراسات شملت الأردن، السودان، فيتنام، تركيا أما الدراسة الحالية كانت في البنوك التجارية الجزائرية

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل النظري إيجازا إلى مفاهيم عامة حول المخاطر الإئتمانية والسياسة الإقراضية في المبحث الأول، كما تطرقنا إلى المؤشرات المخاطر الائتمانية.

ولتعرف أكثر على الموضوع كزنا في الجزء الثاني لهذا الفصل على مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية حول الموضوع، وسنحاول في الفصل الثاني بإجراء دراسة تطبيقية حول ما تم إستخلاصه وإختبار قدرة مؤشرات المخاطر الإئتمانية على التأثير على حجم الإقراض الممنوح من قبل البنوك التجارية الجزائرية.

الفصل الثاني

الدراسة تطبيقية لأثر المخاطر الإئتمانية على السياسة الإقراضية

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق إلى المفاهيم العامة حول كل من المخاطر الإئتمانية والسياسة الإقراضية نحاول في هذا الفصل إلى عرض نتائج الدراسة والتي نهدف من خلالها إلى بيان أثر المخاطر الإئتمانية على مقدرة البنوك التجارية على الإقراض، وذلك من خلال تحديد تأثير المخاطر الإئتمانية على حجم الإقراض الذي يتعلق بالبنوك التجارية الجزائرية لعينة الدراسة وسيتم عرض النتائج إستنادا على الفرضيات السابقة.

لذا حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سنتناول فيه مجتمع وعينة الدراسة، للتعريف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها أما المبحث الثاني فيضم تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة بغرض إختيار صحة الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم مجتمع وعينة الدراسة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

نحاول من خلال هذا المبحث توضيح الإجراءات والأدوات التي أستخدمت في الدراسة التطبيقية ل أثر المخاطر الإئتمانية على مقدرة البنوك التجارية الجزائرية على الإقراض من خلال التطرق للمجتمع والعينة والفترة التي تمت فيها الدراسة، إضافة إلى التطرق إلى تحديد المتغيرات المستخدمة. تقديم مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى ذكر الأدوات المستعملة، وشرح الأسلوب الإحصائي المتعمد.

المطلب الأول: إختيار مجتمع وعينة الدراسة والأساليب المستخدمة.

سنتناول في هذا المطلب المجتمع والعينة المستخدمة في الدراسة، إضافة إلى تحديد الفترة التي تمت فيها الدراسة، وذكر الأدوات المستعملة، وشرح الأسلوب الإحصائي المتعمد.

الفرع الأول: تقديم مجتمع وعينة الدراسة:

1- مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك التجارية العاملة في الجزائر والتي عددها 20 بنك، أما عينة الدراسة فهي تتمثل في خمسة بنوك وهي: البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك سوسيتي جنيرال، بنك الخليج وبنك البركة.

2- حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة الزمانية في الفترة الممتدة بين 2010 – 2016 والتي نعتبرها فترة كافية لدراسة قدرة المتغيرات المستقلة (مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض والأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول) المعتمدة في الدراسة على المتغير التابع (نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول)، أما الحدود المكانية فتمثلت في عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

3 – مصادر الدراسة: بعد تحديد عينة الدراسة تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمفردات العينة من الموقع الإلكتروني الخاص بالبنوك الجزائرية، وذلك من خلال البيانات المتعلقة بالقوائم المالية السنوية الخاصة لعينة من البنوك التجارية الجزائرية.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة.

1 –المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في مقدرة البنوك على الإقراض، وللتعبير عن هذا المتغير تم حساب نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول كنسبة تستخدم في قياس حجم التمويل، وكلما زادت هذه النسبة كلما كانت المخاطر المالية أكبر.

2- المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل في المخاطر الإئتمانية، وتم التعبير عن هذا المتغير بحساب أهم مؤشرات المخاطر الإئتمانية للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة وتتمثل في نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول والجدول رقم (2- 1)التالي يوضح هذه المتغيرات.

الجدول رقم(2-1): متغيرات الدراسة.

الرمز	النسبة
X1	**نسبة مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض**
X2	**نسبة الأموال الخاصة / إجمالي الأصول**
Yi	**نسبة إجمالي القروض / إجمالي الأصول**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع المعتمدة

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

للوصول إلى هدف هذه الدراسة، والتأكد من صحة الفرضيات تم إستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات المالية أستخدم برنامج*EXCEL*20 في حساب المؤشرات المتعلقة بالمخاطر الإئتمانية وحجم الإقراض، كما تم إستخدام أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panl Data Method) لدراسة أثر مخاطر عدم السداد على حجم الإقراض لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2010- 2016وذلك وفقا لثلاث نماذج هي:

- نموذج الإنحدار التجميعي (Poolded Regression Model (PRM
- نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model (FEM
- نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model (REM

ومنه نقوم بتطبيق إختبارين أساسين من أجل المفاضلة من بين أحد هذه النماذج لإستخدامه في التحليل هما[1]:

- **إختبار مضاعف لاغرنج (LM)**: وهو نموذج تم إقتراحه من طرف Breusch and Pagan من أجل الإختيار بين PRM وFEM وREM.
- **إختبار H**: المقترح من جانب Housman من أجل الاختيار بين FEM و REM.

[1]- زكريا يحي الجمال: **إختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية الإحصائية (21)، العراق، 2012، ص 269_270.

المبحث الثاني: تقديم وتفسير نتائج الدراسة.

سنتناول تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول يتمثل في عرض النتائج المتعلقة بالدراسة، أما المطلب الثاني يتمثل في تحليل وتفسير ومناقشة النتائج.

المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة.

بعد ما قمنا بتجميع المعلومات الخاصة بعينة الدراسة وتلخيصها ومعالجتها في ماسبق، سنعرض من خلال هذا المطلب، النتائج المتوصل إليها من خلال المعلومات المتوفرة للمتغيرات محل الدراسة.

الفرع الأول: حساب وتحليل بعض المقاييس الإحصائية الوصفية.

يتم حساب بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة مثل حساب المتوسط، الإنحراف المعياري ومعامل الإختلاف وذلك لمعرفة خصائص متغيرات الدراسة، والجدول التالي يوضح الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (2-2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

X2%	X1%	Yi%	البنك
0,19511854	0,27098749	0,69860157	SGA
0,1062093	0,18883644	0,61432973	**GUlIF**
0,15061212	0,26053674	0,5029879	**AL BARAKA**
0,07372053	0,08857899	0,71233507	**BEA**
0,07376341	0,46781814	0,31600446	**BNA**
0,11988478	0,25535156	0,56885175	**المتوسط**
0,19511854	0,46781814	0,71233507	**أعلى قيمة**
0,07372053	0,08857899	0,31600446	**أدنى قيمة**
0,120230	0,215435	0,229788	**الانحراف المعياري**
458,3655	24,12340	6,616291	**معامل الإختلاف**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

1 – نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول: وهو مؤشر يقيس حجم الإقراض أي حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية حيث يلاحظ أن قيم متوسط نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر، بـ 0,31600446 بالمائة للبنك الوطني الجزائري، وأعلى متوسط بلغ 0,71233507 بالمائة للبنك الخارجي الجزائري. وبمتوسط عام يقدر، بـ 0,56885175 بالمائة وإنحراف معياري قدره 0,229788 بالمائة، أما معامل الإختلاف يقدر، 6,616291 بالمائة وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول بالنسبة لهذه البنوك والشكل (**1– 1**) يوضح ذلك.

الشكل رقم (1– 1): متوسطات نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

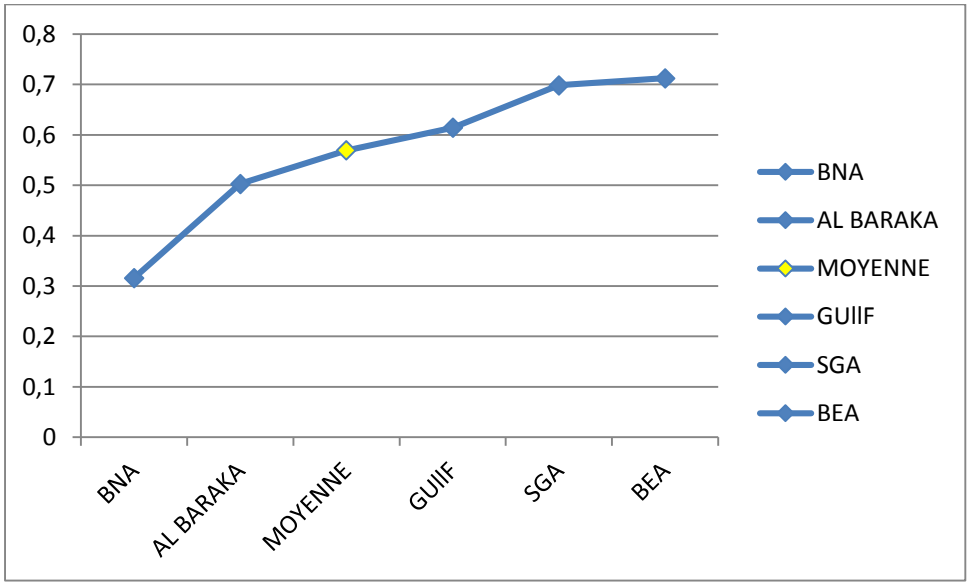

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (**2_2**).

2– نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض: وهي مؤشر يعبر عن الخسائر الناجمة عن عدم سداد القروض من طرف العميل والتي تعاني منها البنوك التجارية في المستقبل، حيث يلاحظ أن قيم متوسط نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 0,0885789 بالمائة للبنك الخارجي الجزائري وأعلى متوسط بلغ 0,46781814بالمائة للبنك الوطني الجزائري. وبمتوسط عام يقدر بـ 0,25535156 بالمائة وإنحراف معياري قدره 0,215435 بالمائة أما معامل الإختلاف يقدر بـ 24,12340 بالمائة وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض بالنسبة لهذه البنوك والشكل (**1– 2**) يوضح ذلك.

الشكل رقم (1– 2): متوسطات نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض.

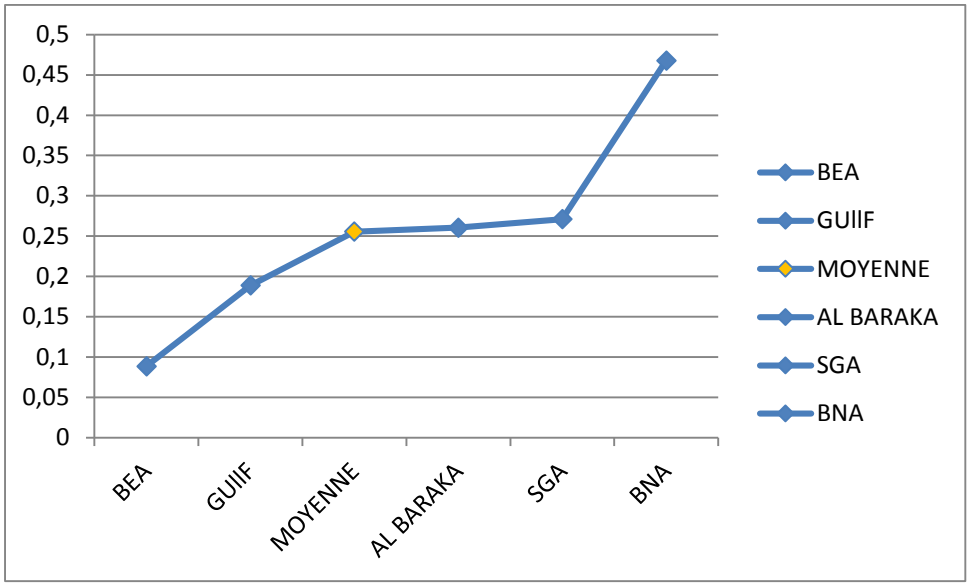

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (**2–2**).

3– **نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول:** حيث أنه من المفترض أن زيادة نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول تؤدي إلى الزيادة في مقدرة البنوك على منح القروض وبالتالي إنخفاض المخاطر الإئتمانية، حيث يلاحظ قيم متوسط نسبة إجمالي الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بـ 0,07372053 بالمائة للبنك الخارجي الجزائري وأعلى متوسط بلغ 0,19511854 بالمائة لبنك سوسيتي جنيرال. وبمتوسط عام يقدر بـ 0,11988478 بالمائة وإنحراف معياري قدره 0,120230 بالمائة أما معامل الإختلاف يقدر بـ 458,3655 بالمائة وهو ما يعني التذبذب الشديد لمتوسطات قيم نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول بالنسبة لهذه البنوك والشكل (1–3) يوضح ذلك.

الشكل رقم (1–3): متوسطات نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول.

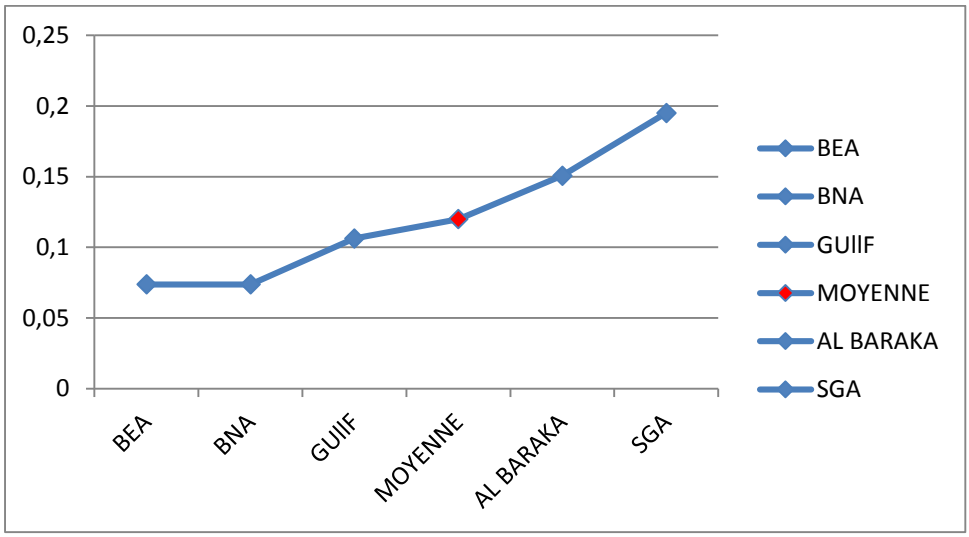

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (**2–2**).

الفرع الثاني: نتائج تقدير علاقة المخاطر الإئتمانية بحجم الإقراض.

سنحاول في هذا الجانب الإستفادة من الأساليب القياسية لنمذجة العلاقة بين حجم الإقراض بدلالة المخاطر الإئتمانية، وهذا بإستخدام نموذج بانل.

1 – تقدير نماذج بانل لمؤشرات مخاطر الإئتمان بإستخدام حجم الإقراض.

بالإعتماد على الملحق (**1**) الذي يحتوي على نسب المخاطر الإئتمانية سنحاول إقتراح نموذج يمثل العلاقة بين هذه المتغيرات وفق المنهجية المتبعة لنمذجة البيانات بواسطة بانل، حيث تتغير مؤشرات الدراسة حسب التغير الزمني (**2010 – 2016**)وكذلك المقطعي(**5**بنوك)، لذلك سنحاول في ما يلي تقدير ثلاث نماذج المعروفة في ذلك:

1–1 نموذج الإنحدار التجميعي: (Poolded Regression Model (PRM:

ويبين نموذج الإنحدار التجميعي على النحو التالي:

$$Y_{\mathrm{it}} = b_i + X_i + \varepsilon_{\mathrm{it}}$$

t= 1,2,……,G E= 1,2,……G k= 1,2,……,G

TG=T×G

حيث أن:

E: *المؤسسة.*

T: الفترة الزمنية.

X : المتغير المستقل محل الدراسة.

G : عدد المؤسسات محل الدراسة.

T : عدد الفترات الزمنية للدراسة التقدير.

TG : عدد المشاهدات المستخدمة في التقدير, وهو عبارة حاصل ضرب T فيG .

Y : متجه عمودي للمتغير التابع (TG × 1).

B: معامل الحد الثابت.

ε: متجه عمودي لحدود الخطأ العشوائي التي يفترض عدم إرتباط قيمها($x\times1$).. ومن أهم فرضيات هذا النموذج ما يلي:

- يفترض في هذا النموذج ثبات معاملات الحد الثابت ($\propto_{i,s}$) لكل المؤسسات, وعبر الزمن.
- يفترض في هذا النموذج أنه يفي بكل الإفتراضات المعيارية لنموذج الإنحدار الخطي متعدد المتغيرات, وبالتالي فإن النموذج محل العرض يتم تقديره بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).
- يفترض في هذا النموذج تجانس تباينات حدود الأخطاء العشوائية بين المؤسسات محل الدراسة ،مع وجود تغير قدره صفر بين هذه المؤسسات$\left[i \neq j \text{ بحيث } cov(\ \varepsilon_{it}\ ,\varepsilon_{\mathrm{js}}) = 0\right]$.

وقد كانت نتائج تقدير هذا النموذج بإدخال حجم الإقراض Y كمتغير تابع، ونسب المخاطر الإئتمانية كمتغيرات مستقلة وذلك بالإستعانة ببرنامج Eviews 09 كما يلي:

الجدول رقم 2– 3 النتائج التقديرية للنموذج التجميعي لحجم الإقراض بدلالة مؤشرات المخاطر الإئتمانية المستخدمة في الدراسة.

Dependent Variable: Y

Method: Panel Least Squares

Date: 05/11/18 Time: 22:23

Sample: 2010 2016

Periods included: 7

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.633575	0.049952	12.68363	0.0000
X1	-0.847877	0.194195	-4.366103	0.0001
X2	1.266074	0.347971	3.638448	0.0010

R-squared	0.596708	Mean dependent var	0.568852
Adjusted R-squared	0.348377	S.D. dependent var	0.229788
S.E. of regression	0.185492	Akaike info criterion	-0.449796
Sum squared resid	1.101030	Schwarz criterion	-0.316480
Log likelihood	10.87143	Hannan-Quinn criter.	-0.403775
F-statistic	10.08871	Durbin-Watson stat	2.603279
Prob(F-statistic)	0.000401		

المصدر: مخرجات Eviews9

وكانت المعادلة بالشكل التالي:

$$Y = 0.633575 - 0.847876*X1 + 1.26607*X2$$

من خلال الجدول رقم **2-3** يثبت وجود دلالة إحصائية لكل من المتغيرين: نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول حيث prob<0.05.

1-2 نموذج الآثار الثابتة (FEM) Fixed Effects Model:

يلاحظ أنه في نموذج الإنحدار التجميعي إذا كان هناك فروق أو إختلافات واضحة بين المؤسسات محل الدراسة، فإن القيم المقدرة لمعاملات إنحدار هذا النموذج الناتجة عن إستخدام طريقة OLS سوف تكون متحيزة.

ولعلاج هذه المشكلة لابد من إستخدام المتغيرات الصورية لكل مؤسسة من هذه المؤسسات في فترة زمنية معينة لكي يعكس الآثار الثابتة لها في هذه الفترة الزمنية في نموذج يسمى بنموذج الآثار الثابتة مع وجود الآثار الثابتة للمؤسسات (*FEM*).

ويرجع السبب في إدخال الآثار الثابتة للمؤسسات في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير عبر الزمن، حيث يفترض عدم حدوث تغير على الأقل في هذه المتغيرات خلال الفترة الزمنية للدراسة، وقد تؤثر هذه المتغيرات مباشرة على هذا المتغير أو بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على المتغير المستقل في هذا النموذج.

ويمكن بيان هذا النموذج على النحو التالي:

$$Y_{it} = B_1\delta_{1it} + B_2\delta_{2it} + \cdots + X_{it} + \varepsilon_{it}:$$

$$E= 1,2,\ldots\ldots,G \qquad (2)$$

$$t=1,2,\ldots\ldots\ldots,G$$

حيث أن:

δ_{jit} = المتغير الصوري الخاص بالمؤسسةE، وتكون قيمة هذا المتغير مساوية للواحد الصحيح عندما i=j, بينما تكون مساوية للصفر عندما يحدث خلاف ذلك.

ويطلق على نموذج الآثار الثابتة بالصيغة التي توضحها المعادلة رقم (**2**) إسم نموذج المربعات الصغرى المشتمل على متغيرات صورية Model (LSDV) Variables، حيث يتم تقدير هذه العادلة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وفي المعادلة المذكورة

يكون العدد الكلي لمعاملات الإنحدار المقدر عبارة عن عدد معاملات إنحدار المتغير الصوري المساوي لعدد المؤسسات محل الدراسة ومعامل الميل للمتغير المستقل

الجدول رقم(2 – 4) النتائج التقديرية لنموذج الآثار الثابتة لحجم الإقراض بدلالة مؤشرات المخاطر الإئتمانية المستخدمة في الدراسة.

Dependent Variable: Y

Method: Panel Least Squares

Date: 05/11/18 Time: 22:23

Sample: 2010 2016

Periods included: 7

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.602131	0.057484	10.47475	0.0000
X1	-0.537301	0.372926	-1.440770	0.1607
X2	0.866843	0.589403	1.470714	0.1525

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.463604	Mean dependent var	0.568852
Adjusted R-squared	0.348662	S.D. dependent var	0.229788
S.E. of regression	0.185451	Akaike info criterion	-0.355193
Sum squared resid	0.962981	Schwarz criterion	-0.044123
Log likelihood	13.21587	Hannan-Quinn criter.	-0.247811
F-statistic	4.033368	Durbin-Watson stat	2.819055
Prob(F-statistic)	0.004906		

المصدر: مخرجات Eviews9

وكانت المعادلة بالشكل التالي:

$$Y = 0.602131 - 0.537301*X1 + 0.866842*X2 + [CX=F]$$

يبين الجدول رقم (**2 – 4**) وجود دلالة إحصائية لكل من المتغيرين، (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض و نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول) لأن المعنوية 5%.

1-3 نموذج الآثار العشوائية (**REM**) **Random Effects Model**.

يمكن تمثيل نموذج الآثار العشوائية بالمعادلة العشوائية التالية:

$$Y_{it} = B + X_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1,2,\ldots\ldots\ldots,G \qquad (3)$$

$$t = 1,2,\ldots\ldots\ldots G$$

ويقوم هذا النموذج على الإفتراضات التالية:

$$E(\mu_{it}) = 0, Var(\mu_{it}) = \sigma_{\mu}^2$$

$$Cov(\varepsilon_{it}, \mu_i) = 0$$

$$Corr(\varepsilon_{it} + \mu_i, \varepsilon_{is} + \mu_i) = \sigma_{\mu}^2 + \sigma^2$$

حيث أن:

μ_i : حد الخطأ الخاص بالمؤسسة i ويفترض في هذا النموذج ثبات قيمة هذا الحد, وهو يعكس المتغيرات المستقلة الخاصة بالمؤسسة التي لا يشملها النموذج, ولذلك فهو يمثل هذا المكون الخاص المؤسسة بدلا من B_i

E: القيمة المتوقعة

Corr: الارتباط.

ويستلزم وجود μ_i في المعادلة رقم (3) لوجود منهج مختلف لتقدير هذه المعادلة ، ويتمثل هذا المنهج في إستخدام طريقة المربعات الصغرى المجمعة (GLS) Generalized Least Squares.

الجدول رقم (2– 5) النتائج التقديرية لنموذج الآثار العشوائية لحجم الإقراض بدلالة مؤشرات المخاطر الائتمانية المستخدمة في الدراسة.

Dependent Variable: Y

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Date: 05/11/18 Time: 22:24

Sample: 2010 2016

Periods included: 7

Cross-sections included: 5

Total panel (balanced) observations: 35

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.629351	0.054679	11.50987	0.0000
X1	-0.817194	0.217381	-3.759280	0.0007
X2	1.235960	0.378545	3.265031	0.0026

	Effects Specification	
	S.D.	Rho
Cross-section random	0.044104	0.0535
Idiosyncratic random	0.185451	0.9465

	Weighted Statistics		
R-squared	0.324603	Mean dependent var	0.481472
Adjusted R-squared	0.282391	S.D. dependent var	0.215662
S.E. of regression	0.182691	Sum squared resid	1.068031
F-statistic	7.689771	Durbin-Watson stat	2.665527
Prob(F-statistic)	0.001875		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

وكانت المعادلة بالشكل التالي:

$$Y = 0.6293508 - 0.81719*X1 + 1.23596*X2 + [CX=R]$$

يبين الجدول رقم **2–5** وجود دلالة إحصائية لكل من المتغيرين: (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول) لأن المعنوية أكبر من 0.05.

2 –الإختيار بين نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية.

لغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم إجراء إختبارLM المقترح من قبل **Breusch–Pagan** للمفاضلة بين النموذج التجميعي والتأثيرات الثابتة والعشوائية ومن أجل ذلك تكون فرضية العدم كما يلي:

H0: نموذج الإنحدار التجميعي هو الملائم.

H1: نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية هو الملائم.

إذا كانت القيمة الإحتمالية للإختبار(0.05)>prob نقبل الفرضية H0 ونرفض الفرضية H1 أي أن النموذج التجمعي هو الملائم للدراسة.

الجدول رقم (2–6): نتائج إختبار مضاعف لاغرانج LM للعلاقة بين حجم الإقراض ومؤشرات المخاطر الإئتمانية.

Null hypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.222478	0.001311	0.223789
	(0.6372)	(0.9711)	(0.6362)

المصدر: مخرجات برنامجEviews9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن، (0.05)< prob = 0.6372 الأمر الذي يؤدي إلى رفض الفرضية H1 وقبول الفرضية العدمية H0, أي أن نموذج الإنحدار التجميعي هو الأنسب لهذه الدراسة.

3- الإختبارات الإحصائية للنموذج الأمثل لعلاقة حجم الإقراض بدلالة مؤشرات المخاطر الإئتمانية.

بعد القيام بالإختبارات والتقديرات التي أجريت على المتغيرات بالنسبة لمؤشرات قياس مخاطر الإئتمان المعتمدة في الدراسة، والتي على أساسها ظهر النموذج التجميعي هو النموذج الأمثل، حيث قمنا بصياغة معادلة النموذج كما يلي:

$$Y = 0.633575 - 0.847876*X1 + 1.26607*X2$$

حيث أظهر وجود دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع وذلك لأن (prob<0.05) وكان تشخيص القوة الإحصائية كما يلي:

3 -1- إختبار جودة التوفيق: (معامل التحديد)R_ squared :

لاحظنا أن R-squared =0.5967 أي المتغيرات المستقلة محل الدراسة تفسر ما قيمته 59.67%من المتغير التابع، وهي نسبة لها قوة تفسيرية لابأس بها لإن قوة التفسير تكون أحسن كلما إقترب معامل التحديد من 1.

3 - 2- إختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة:

لاحظنا أن هناك معنوية إحصائية للمعالم المقدرة لأن القيم الإحتمالية أقل تماما من مستوى المعنوية 5% ، أي أن المعالم المقدرة تختلف معنويا عن الصفر وهذا يعني أن النموذج مقبول إحصائيا.

3 - 3- إختبار المعنوية الكلية للنموذج:

نلاحظ أنه توجد معنوية إحصائية كلية للنموذج بالنظر لأن القيم الإحتمالية الجزئية كانت (0،0000) و (0.0001)

و(0.0010) وبالنسبة للقيم الإحتمالية الكلية (Prob(F-statistic قدرت ب(0،0004)، كلها أقل من القيمة الجدولية (0.05)،مما يعني أنه توجد على الأقل معلمة تختلف عن الصفر بمعنى أن للنموذج معنوية إحصائية كلية و قيمة معامل التحديد له دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

من خلال نتائج الدراسة وبالإعتماد على نموذج بانل توصلنا إلى ما يلي:

الفرع الأول: تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بحجم الإقراض بدلالة مؤشرات المخاطر الإئتمانية.

إن المتغير التابع في هذا النموذج كان حجم الإقراض، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في نسبة مخصصات خسائر القروض

إلى إجمالي القروض، ونسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول، ولتحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فقد تم تقدير النموذج الأمثل من خلال النموذج التجميعي والمتمثل في المعادلة التالية:

$$Y = 0.633575 - 0.847876*X1 + 1.26607*X2$$

ومن خلال النموذج أعلاه تبين ما يلي:

B0: حيث بلغت قيمتها (**0.633575**) ، والتي تمثل معلمة الحد الثابت عند ثبات المتغيرات المستقلة فإن القيمة المقدرة لحجم الإقراض هي:**B0** .

B1: حيث بلغت(**0.847876 –**)، تبين وجود علاقة عكسية بين نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض وحجم الإقراض أي الزيادة بوحدة واحدة، لنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض يؤدي إلى الإنخفاض في حجم الإقراض بنفس قيمة **B1**. بمعنى أن كلما كانت مخصصات خسائر القروض أكبر كلما كانت مقدرة البنوك على منح القروض أقل، والعكس.

B2:حيث بلغت(**1.26607**) ، تبين على وجود علاقة طردية بين نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول مع حجم الإقراض هذا يعني كلما زادت نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول بوحدة واحدة زاد حجم الإقراض بقيمة **B2**. بمعنى أن كلما كانت نسبة كفاية رأس المال أكبر كلما كانت مقدرة البنوك على منح القروض، والعكس.

ومنه فإن كل من نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول لها دلالة إحصائية ولها القدرة على تفسير حجم الإقراض، حيث تبين أن معامل التحديد R^2 قدر ب 0.5967 يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بشكل جيد بنسبة 59.67 %، وبالتالي فإن 40.33% تعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في الدراسة.

الفرع الثاني: إختبار ومناقشة الفرضيات:

بعد تحليل النتائج المتوصل إليها والتي تمكن من معرفة إذا كانت مؤشرات المخاطر الإئتمانية لها القدرة على تفسير حجم الإقراض سنقوم في هذا الجزء بإختبار ومناقشة الفرضيات على النحو التالي:

1–بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى والمتمثلة في: (يوجد تأثير لنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض على حجم الإقراض)تم إثباتها من خلال النتائج التالية:

هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض على حجم الإقراض عند مستوى معنوية 5%. وهذا دليل على أنه كلما كان مستوى مخصصات الخسائر الناجمة عن القروض أقل أي أن البنك لا يعاني من الخسائر بشكل كبير كلما كان البنك مستعدا لمنح قروض أكبر.

2– بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية والمتمثلة في:(يوجد تأثير لنسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول على حجم الإقراض) تم إثباتها من خلال النتائج التالية:

هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأموال الخاصة الى إجمالي الأصول على حجم الإقراض عند مستوى معنوية 5%. حيث أنه كلما كانت نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول أكبر أي أن البنك يتمتع بحالة مادية جيدة بمعنى لا يعاني من مخاطر عدم السداد بشكل كبير، كلما كان قادرا على منح القروض.

3–بالنسبة للفرضية الرئيسية والمتمثلة في:(يوجد تأثير للمخاطر الإئتمانية على حجم الإقراض) فقد تم إثباتها من خلال نتائج النموذج الأمثل والذي أثبت وجود قوة تفسيرية (59.67%) لحجم الإقراض، ومنه وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الإئتمانية بمؤشريها (نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، ونسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول)عند مستوى معنوية 5% للبنوك التجارية. وذلك دليل على أن المخاطر الإئتمانية من شأنها أن تؤثر على مقدرة البنوك على الإقراض حيث كل ما كان هناك عجز لدى العميل على تسديد مستحقاته في الآجال المحددة كل ما سبب ذلك نقص السيولة لدى البنك مما يسبب للبنك عدم القدرة على منح القروض.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا بدأنا بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة وأدوات الدراسة وجمع المعلومات، كان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري، وإختبار مدى قدرة المخاطر الإئتمانية على تفسير حجم الإقراض، من خلال إستخدام نماذج بانل. وتوصلت الدراسة بعد عرض وتحليل ومناقشة النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المخاطر الإئتمانية وحجم الإقراض، ومنه توصلنا إلا أن هناك أثر لكل من نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ونسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول على حجم الإقراض.

خاتمة

خاتمة

جاءت هذه الدراسة لإبراز مدى تأثير المخاطر الإئتمانية على مقدرة البنوك على الإقراض، والتي من شأنها أن تشكل عراقيل تواجهها البنوك في قيامها بمنح القروض أي تحد من مقدرتها على الإقراض.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة إلى فصلين، عرض في الفصل الأول الأدبيات النظرية حول المخاطر الإئتمانية ، مفهومها ، مؤشراتها ، صورها ، والسياسة الإقراضية، مفهومها ، مكوناتها ومحتوياتها ، أسسها والعناصر المؤثرة فيها، ثم الدراسات السابقة التي تناولت أثر مخاطر الإئتمانية أما الفصل الثاني فكان دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية، للفترة الزمنية مابين 2010 - 2016، أستخدمت فيها أساليب إحصائية حديثة تمثلت في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panثl ونماذجها، وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية وإختبار الفرضيات.

1- نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات:

في الجانب التطبيقي تم إختبار القدرة التفسيرية لمؤشري المخاطر الإئتمانية في تفسير حجم الإقراض بإستخدام نماذج بانل وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي مكنت من الإجابة على فرضيات الدراسة فيما يلي:

أ-بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى والمتمثلة في:(يوجد تأثير لنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض على حجم الإقراض)تم إثباتها من خلال النتائج التالية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض وحجم الإقراض عند مستوى معنوية 5%.

ب-بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية والمتمثلة في:(يوجد تأثير لنسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول على حجم الإقراض) تم إثباتها من خلال النتائج التالية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول وحجم الإقراض عند مستوى معنوية 5%.

ج-بالنسبة للفرضية الرئيسية والمتمثلة في: (يوجد تأثير للمخاطر الإئتمانية على حجم الإقراض)فقد تم إثباتها من خلال نتائج النموذج الأمثل والذي أثبت وجود قوة تفسيرية (59.67%) لحجم الإقراض، ومنه وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الإئتمانية بمؤشريها نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول عند مستوى معنوية 5% للبنوك التجارية.

بناءا على هذه النتائج فإن هناك تأثير للمخاطر الإئتمانية على منح القروض من طرف البنوك.

3 -توصيات الدراسة:

بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، يمكن تلخيص أهم التوصيات التي يرى أنها ضرورية ويمكن الإستفادة منها والمتمثلة فيما يلي:

– أن يكون القرار الإئتماني في البنوك الجزائرية مستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم القدرة المالية للزبون وعدم الإعتماد على الضمانات كأساس لإتخاذ القرار الإئتماني.

– أن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة للمراقبة ، وإنشاء أقسام خاصة بتسيير المخاطر كجرد من الإدارة تعمل على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر وتقييم مدى كفاءة أدوات معالجة هذه المخاطر.

– تطوير أنظمة إنذار مبكر من خلال برامج حاسوبية تزود إدارات البنوك والجهات المعنية بكشوفات دورية بهدف تنبيه البنوك التجارية بتعثر القروض قبل حدوثه.

3 – آفاق الدراسة:

على غرار الدراسات السابقة، جاء هذا العمل ليدرس مدى قدرة تأثير المخاطر الإئتمانية على حجم الإقراض، لذلك قمنا بإعداد نماذج بانل على مجموعة من المتغيرات إلا أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الإقراض، لذلك نقترح بعض آفاق للدراسة من وجهة نظرنا يستحق البحث فيها:

–مخاطر القروض وتأثيرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

–طرق التنبؤ بالمخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية الجزائرية.

المراجع

المراجع

أولا:المصادر والمراجع باللغة العربية.

1 –الكتب:

1 –محمد داود عثمان: **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013.

2 –شقيري نوري موسى: **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

3 –فايق النجار: **التحليل الائتماني . مدخل اتخاذ القرارات**، مطبعة بنك الإسكان، عمان، الأردن،1997.

4 –حمزة محمود الزبيدي: **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

5 -عبد المطلب عبد الحميد: **البنوك الشاملة . عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية الإبراهمية، الإسكندرية، مصر، 2000.

6-زياد رمضان محفوظ:**جودة إدارة مخاطر الائتمان**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة،مصر، 2008.

7 -خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان: **العمليات المصرفية الإسلامية . الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

8-فريد راغب النجار: **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة . مخاطر المصارف في القرن الحادي والعشرين**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

9 -منير إبراهيم الهندي: **إدارة البنوك التجارية . مدخل اتخاذ القرارات** .، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996.

10 -حياة سليمان شحاتة: **مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المعلومات إشارة خاصة لمصر**، مطابع الطويجي التجارية، القاهرة، مصر،1990.

11-صبحي قريصة: **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية والدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، دون ذكر سنة النشر.

12 -عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة والإقتصاديات المصارف**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

2 -الرسائل الجامعية:

13–أمال موقري: **تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

14 –أحمد بن الصم: **إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد** . دراسة حالة البنك الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر، 2002.

15– لبصير صورية، **تسيير مخاطرة عدم سداد القروض في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، بوسعادة، 2015,

16–بشرى اقبال، **أثرمخاطر عدم التسديد على مقدرة البنوك التجارية السودانية في التمويل**، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، كلية الدراسات الإقتصاديةوالإجتماعية، جامعة الخرطوم، السودان، 2003.

17–خريوشوالزعبي والعبادي: **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني**، دراسة ميدانية، الأردن، 2004.

المراجع

3 -المجلات والملتقيات.

18-نادية أبو فخرة، **تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية**، نموذج تجريبي، المجلة العملية للاقتصاد والتجارة،كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1998.

19-زياد نجم عبد: **الائتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 7، العدد 19، الفصل الثاني، كلية الدجلة، الجامعة الأهلية،العراق، 2012.

ثانيا:المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.

20 – Serpil TOMAK;**DETERMNANTSOF COMMERCIAL BANKS LENDING BEHAVIOR** ; Asian journal of EmpiricalResearch;FROM TURKEY ; 2012 .

21 – Ayman Mansour KhalafAlkhazaleh ;**Factorsmay drive commercial bankslending** ;ARTICLE INFO Banks and banks ; evidencefromjordan;2017.

22 – Nguyen Thi Hong Vinh**The impact ofnon bankprofitability and lendingbehaviorp**; Journal of EconomicDevelopmentEvidence;from Vietnam; 2017.

ثالثا:مواقع الانترنت

23- http:// khartoumspas. Uofk.edu/bits.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1) قيم مؤشرات مخاطر الإئتمان مع حجم الإقراض محل الدراسة.

البنك	time	Y	X1	x2
سوسيتي جنيرال	2010	0,73492351	0,14427161	0,1060286
	2011	0,74867007	0,95375949	0,71405118
	2012	0,70425931	0,15900523	0,11198091
	2013	0,65540626	0,16034998	0,10509438
	2014	0,61839591	0,15107843	0,09342629
	2015	0,74734383	0,17398436	0,13002614
	2016	0,68121212	0,15446333	0,10522229
الخليج	2010	0,46266985	0,45374457	0,20993393
	2011	0,59357393	0,2820405	0,16741189
	2012	0,61733368	0,22160217	0,13680249
	2013	0,69200067	0,05876079	0,04066251
	2014	0,57259524	0,14677169	0,08404077
	2015	0,64283763	0,12697271	0,08162283
	2016	0,71929713	0,03196268	0,02299067
البركة	2010	0,4627914	0,2535879	0,1173583
	2011	0,44168832	0,26819207	0,11845731
	2012	0,38775386	0,11304473	0,11412185
	2013	0,4043949	0,28814101	0,11652275
	2014	0,49693961	0,18692165	0,09288877
	2015	0,60784856	0,16741956	0,10176574
	2016	0,71949867	0,54645026	0,39317016
الخرجي الجزائري	2010	0,80949042	0,06543703	0,05297065
	2011	0,78504514	0,07346857	0,05767614
	2012	0,74558899	0,1023644	0,07632177
	2013	0,66046492	0,12697015	0,08385933
	2014	0,63272735	0,11964609	0,07570335
	2015	0,7004523	0,11534492	0,08079361
	2016	0,65257637	0,01682177	0,08871889
الوطني الجزائري	2010	0,20437747	0,23311129	0,06212465
	2011	0,9727081	0,52711512	0,08104623
	2012	0,13585365	0,32521678	0,06547568
	2013	0,07708102	0,47126312	0,06870231
	2014	0,02104277	0,82947331	0,10235592
	2015	0,74230651	0,3337146	0,06352627
	2016	0,05866173	0,55483275	0,07311285